المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
مشكلة الدراسة	٢
هدف الدراسة	٣
أسلوب التحليل ومصادر البيانات	٣
خطة الدراسة	٤
الباب الأول	
الإطار النظرى والإستعراض المرجعى	
مقدمة	٥
الفصل الأول : الإطار النظرى لبعض المفاهيم الإقتصادية المرتبطة بموضوع البحث	٥
تمهيد	٥
التجارة الخارجية	٥
السياسة التجارية الخارجية	٦
سعر الصرف	٦
الميزة النسبية والقدرة التنافسية	٧
السعر ووظائفه	٧
سياسة السعر المنخفض " أو الإختراق "	٨
الطلب على السلع الزراعية	٩
مواصفات أو مقاييس ضبط الجودة	١٠
أولاً – محصول القطن	١١
ثانياً – محصول الأرز	١١
ثالثاً – محصول البطاطس	١٥
رابعاً – محصول البرتقال	١٧
خامساً – محصول البصل	١٩
الفصل الثانى : الإستعراض المرجعى	٢٢
تمهيد	٢٢
١– الدراسات الخاصة بمجال التجارة الخارجية الزراعية المصرية	٢٢
٢– الدراسات الخاصة بمجال الشراكة المصرية – الأوربية	٣٦
الباب الثانى	
النشأة التاريخية للتجمعات الإقتصادية والإتحاد الأوربى ومضمون إتفاقية الشراكة الأوربية – المصرية	
مقدمة	٥١
الفصل الأول – النشأة التاريخية للتجمعات الإقتصادية الدولية	٥١
تمهيد	٥١
مفهوم التكتل الإقتصادى	٥١
أهداف التكتل الإقتصادى	٥٢
أولاً – الأهداف الإقتصادية	٥٢
ثانياً – الأهداف السياسية	٥٣

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً – الأهداف العسكرية	٥٣
الصور الأساسية للتكتلات الإقتصادية	٥٦
أولاً – التكتلات الإقتصادية الدولية	٥٦
(١) الضلع النقدى	٥٦
(٢) الضلع المالى	٥٦
(٣) الضلع التجارى	٥٧
ثانياً – التكتلات الإقتصادية الإقليمية	٥٧
١– إتحاد البينلوكس	٥٨
٢– مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة (كوميكون)	٥٨
٣– الإتحاد الأوربى	٥٨
٤– منطقة التجارة الحرة الأوربية (إفتا)	٥٩
٥– منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (لافتا)	٦٠
٦– السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى	٦١
٧– رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)	٦١
٨– التعاون الإقتصادى لجماعة الأندين	٦٢
٩– مجلس التعاون لدول الخليج	٦٣
١٠– الإتحاد المغاربى	٦٤
١١– مجلس التعاون العربى	٦٥
١٢– جماعة التعاون الإقتصادى لآسيا الباسفيكية (إيبك)	٦٦
١٣– السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)	٦٦
١٤– منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	٦٧
١٥– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	٦٨
ثالثاً – تدويل وإندماج الشركات	٧٠
الأهمية النسبية للتكتلات الإقتصادية فى التجارة العالمية	٧٠
الفصل الثانى – الإتحاد الأوربى وإتفاقية الشراكة الأوربية المصرية	٧٢
تمهيد	٧٢
التطور التاريخى لتأسيس الإتحاد الأوربى	٧٢
الهياكل المؤسسية للإتحاد الأوربى	٧٦
تطور علاقة المجموعة الأوربية تجاه دول حوض البحر المتوسط	٧٩
تطور العلاقات الإقتصادية المصرية الأوربية	٨٢
إتفاقية الشراكة المصرية الأوربية	٨٦
المزايا المتوقعة من تنفيذ إتفاقية المشاركة	٩١
إتفاقية الشراكة المصرية الأوربية بالنسبة للسلع الزراعية	٩٢
(أ) السلع التى لها حصص ومواسم	٩٢
(ب) السلع التى لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير محددة (معفـــاه مـــن الرسوم الجمركية)	٩٣
(ت) السلع التى لها مواسم وليس لها حصص (معفاه من الرسوم الجمركية) ...	٩٥
(ث)السلع التى ليس لها حصص ولا مواسم تصدير (معفاه من الرسوم الجمركية)	٩٥

الموضوع	رقم الصفحة

الباب الثالث

المعالم الرئيسية لبعض المؤشرات الإنتاجية والإقتصادية والتصديرية للحاصلات الرئيسية فى مصر

مقدمة ٩٦

الفصل الأول : المؤشرات الإنتاجية والإقتصادية للحاصلات التصديرية الرئيسية فـــى مصر ٩٦

تمهيد ٩٦

أولاً – المؤشرات الإنتاجية والإستهلاكية لأهم الحاصلات التصديرية المصرية ٩٦

١– محصول القطن ٩٦

٢– محصول الأرز ٩٩

٣– محصول البطاطس ١٠١

٤– محصول البرتقال ١٠٤

٥– محصول البصل ١٠٤

ثانياً – المؤشرات السعرية والتصديرية لأهم الحاصلات التصديرية المصرية ١٠٩

١– محصول القطن ١٠٩

٢– محصول الأرز ١١١

٣– محصول البطاطس ١١٣

٤– محصول البرتقال ١١٥

٥– محصول البصل ١١٧

الفصل الثانى : مؤشرات الميزة التنافسية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية فـــى أسواق دول الإتحاد الأوربى ١٢٠

تمهيد ١٢٠

أولاً – نسبة إختراق السوق ١٢١

١– نسبة الإختراق للقطن المصرى ١٢٢

٢– نسبة الإختراق للأرز المصرى ١٢٢

٣– نسبة الإختراق للبطاطس المصرية ١٢٤

٤– نسبة الإختراق للبرتقال المصرى ١٢٥

٥– نسبة الإختراق للبصل المصرى ١٢٦

ثانياً – السعر النسبى ١٢٧

١– محصول القطن ١٢٨

٢– محصول الأرز ١٢٩

٣– محصول البطاطس ١٢٩

٤– محصول البرتقال ١٣٠

٥– محصول البصل ١٣١

ثالثاً – التقدير الإحصائى لدالة الطلب الخارجى على أهـــم المحـــاصيل التصديريـــة المصرية ١٣٢

١– محصول القطن ١٣٢

٢– محصول الأرز ١٣٤

٣– محصول البطاطس ١٣٦

٤– محصول البرتقال ١٣٨

الموضوع	رقم الصفحة
٥- محصول البصل	١٤٠
الباب الرابع	
القياس الكمى للتوزيع الراهن والأوفق للصادرات المصرية من أهم المحاصيل التصديرية لأسواق دول الإتحاد الأوربى	
مقدمة	١٤٣
الأهمية الإقتصادية والتصديرية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية	١٤٣
الفصل الأول :التوزيع الراهن لصادرات المحاصيل التصديرية لدول الإتحاد الأوربى	١٤٦
(أ) التوزيع الجغرافى الراهن لصادرات القطن المصرى لدول الإتحاد الأوربى	١٤٦
(ب) التوزيع الجغرافى الراهن لصادرات الأرز المصرى لدول الإتحاد الأوربى	١٤٩
(ت) التوزيع الجغرافى الراهن لصادرات البطاطس المصرية لدول الإتحاد الأوربى	١٥١
(ث) التوزيع الجغرافى الراهن لصادرات البرتقال المصرى لدول الإتحاد الأوربى ..	١٥٣
(جـ) التوزيع الجغرافى الراهن لصادرات البصل الطازج المصرى لـدول الإتحـاد الأوربى	١٥٥
الفصل الثانى : التوزيع الأوفق للصادرات المصرية من أهم المحاصيل التصديريـة للإتحاد الأوربى	١٥٧
أولاً – محصول القطن	١٦١
– نتائج الوضع التصديرى الراهن والأوفق لصـادرات القطـن المصـرى لأسواق دول الإتحاد الأوربى	١٦٣
ثانياً – محصول الأرز	١٦٨
– نتائج الوضع التصديرى الراهن والأوفـق لصـادرات الأرز المصـرى لأسواق دول الإتحاد الأوربى	١٧٠
ثالثاً – محصول البطاطس	١٧٦
– نتائج الوضع التصديرى الراهن والأوفق لصادرات البطـاطس المصريـة لأسواق دول الإتحاد الأوربى	١٧٧
رابعاً – محصول البرتقال	١٨٤
– نتائج الوضع التصديرى الراهن والأوفق لصادرات البرتقـال المصـرى لأسواق دول الإتحاد الأوربى	١٨٥
خامساً – محصول البصل	١٩٣
– نتائج الوضع التصديرى الراهن والأوفق لصادرات البرتقـال المصـرى لأسواق دول الإتحاد الأوربى	١٩٥
الخلاصة	٢٠٢
الملخص	٢٠٦
الملاحق	٢١٦
المراجع	٢٢١
مراجع باللغة العربية	٢٢١
مراجع باللغة الانجليزية	٢٢٢
رسائل علمية	٢٢٢
بحوث فى مؤتمرات وندوات ومجلات علمية	٢٢٣
مصادر البيانات	٢٣٠
الملخص الإنجليزى	

الملخص

لقد ارتبطت مصر ودول الاتحاد الأوربى منذ عام ١٩٧٧ بعلاقات متميزة ينظمها إتفاق التعاون الشامل ، والذى وفر لمصر مزايا تجارية فى صورة إعفاءات من الرسوم الجمركية لصادراتها الصناعية والحصص من صادراتها الزراعية . وبعد مرور نحو عشرين عاماً فإن إتفاق ١٩٧٧ لم يعد يعكس ما بلغته مصر ودول الاتحاد الأوربى من تطور فى العلاقات، حيث تأكدت رغبة الطرفين فى التوصل إلى إتفاق يسهم فى تعميق علاقاتها بصورة أفضل .

ومن هنا فقد تم طرح فكرة إتفاقية المشاركة فيما بينهما ، والتى تهدف إلى تحرير التجارة بين الشركاء فى السلع والخدمات ، وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأطراف المشاركة وتشجيع التعاون الإقليمى وتقوية التعايش السلمى والأستقرار الاقتصادى والسياسى .

ويعتبر إتفاق المشاركة المصرية الأوربية خطوة هامة نحو إقامة تجمع كبير يساند جهود التنمية و تحديث الهياكل الاقتصادية ويترتب على ذلك إقامة منطقة تجارة حرة تعفى من خلالها الصادرات الصناعية المصرية إلى السوق الأوربى من الرسوم الجمركية وتتاح الفرصة لمضاعفة حجم الصادرات الزراعية المصرية لعدة مرات ، فضلاً عن إلتزام الاتحاد الأوربى بدعم قدرات مصر الاقتصادية وتحديث الهياكل الانتاجية والتكنولوجيا ونظم التعليم والصحة والتنمية البشرية . ويحقق الاتفاق هدفاً هاماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الرامى لتحرير التجارة وفتح الأسواق أمام الصادرات وجذب الاستثمارات وزيادة التوظف .

وتهدف الدراسة بصفة أساسية إلى بحث ممكنات تحسين وتنمية الصادرات المصرية إلى دول الإتحاد الأوربى فى ظل إتفاقية الشراكة المصرية – الأوربية ، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية لعل من أهمها :

١- دراسة مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهدافها وأنواعها بالإضافة إلى النشأة التاريخية للتجمعات الاقتصادية الدولية .

٢- دراسة تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية مع الاتحاد الأوربى ، وتحليل مضمون إتفاقية الشراكة الأوربية – المصرية خاصة فى القطاعات الزراعية .

٣- دراسة المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية لأهم الحاصلات التصديرية المصرية موضع الدراسة .

٤- دراسة المؤشرات السعرية والتصديرية لأهم الحاصلات التصديرية المصرية موضع الدراسة .

٥- قياس تنافسية أهم المحاصيل التصديرية المصرية موضع الدراسة .

٦- دراسة أثر الإتفاقية وشروطها الحالية على كمية الصادرات المتوقعة وقيمتها .

٧- إقتراح بعض البدائل التى تتضمن التعرف على وضع التوزيع الجغرافى الراهن والأوفق لصادرات مصر من (القطن والأرز والبطاطس والبرتقال والبصل) لدول الاتحاد الأوربى .

وقد أستمدت الدراسة البيانات الأساسية لها من أكثر من جهة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ، وسجلات وزارة التجارة الخارجية ، ونشرات البنك الأهلى المصرى ، ونشرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وقاعدة بياناتها على الانترنت . وكذلك من المراجع والبحوث العلمية المنشورة وغير المنشورة والرسائل العلمية ذات الصلة الوثيقة والمباشرة بموضوع الدراسة . وأعتمدت فى تحليلها لتلك البيانات على كل من الأسلوب الوصفى لأستقراء الحقائق التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة والأسلوب التحليلى . حيث أستخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطى والمتعدد وأسلوب البرمجة الخطية لتحديد التوزيع الأوفق لأهم المحاصيل التصديرية المصرية موضع الدراسة بالإضافة إلى إستخدام بعض مؤشرات التنافسية ودالة الطلب الخارجى لأهم المحاصيل التصديرية موضع الدراسة ، وهى أدوات تحليلية لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المنشودة من مثل هذه الدراسات . وقد تضمنت الدراسة أربعة أبواب رئيسية :

تناول الباب الأول منها دراسة الإطار النظرى والاستعراض المرجعى فى فصلين تناول الفصل الأول الإطار النظرى لبعض المفاهيم الاقتصادية العامة من ناحية ، والمرتبطة بموضوع الدراسة من ناحية أخرى ، فى حين تناول الفصل الثانى الإستعراض المرجعى لأهم الدراسات والبحوث الاقتصادية الزراعية ذات الصلة الوثيقة والمرتبطة بأهم المحاصيل التصديرية المصرية موضع الدراسة من ناحية ، والدراسات المرتبطة بإتفاقية الشراكة المصرية – الأوربية بصفة عامة وبإتفاقية الشراكة لأهم المحاصيل التصديرية المصرية موضع الدراسة بصفة خاصة من ناحية أخرى .

وقد تبين من خلال استعراض أهم الدراسات التى تناولها هذا الفصل أنه نتيجة لعزوف بعض المزارعين عن زراعة القطن فقد تدهورت كمية القطن المصرى المتاحة للتصدير مما

أثر على الوضع التنافسى لهذا المحصول الاستراتيجى . كما أتضح من تلك الدراسات أن مصر تجابه منافسة قوية من معظم الدول المصدرة للأرز والبرتقال ويعزى ذلك إلى المغالاة فى أسعار التصدير بما لا يتفق مع أوضاع المنافسة فى أسواق تلك السلع . كما تبين من تلك الدراسات أن من أهم المشكلات التى تواجه صادرات البطاطس المصرية رفض السوق الأوربية لكميات كبيرة منها لإصابتها بالعفن البنى وعدم الاهتمام بمواصفات الجودة والتعبئة فى الأسواق الأوربية ، كما أوضحت تلك الدراسات أن صادرات البرتقال المصرى يواجهها مشكلة إعتماد السياسة التصديرية على تصدير فائض الانتاج وعدم توافر البيانات والمعلومات الداخلية والخارجية . ومن المشكلات التى تواجه صادرات البصل المصرى هى ضعف وإنخفاض المساحة المزروعة من البصل الشتوى فى محافظتى سوهاج وأسيوط . أما فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالشراكة الأوربية المصرية فقد تبين أن الاتحاد الأوربى هو الشريك التجارى الأول لمصر حيث يمثل حجم التبادل التجارى بينهما نحو ٤٠% من تجارة مصر الخارجية، وتعتبر هولندا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا من أهم دول الاتحاد الأوربى فى التعاون التجارى مع مصر .

أما الباب الثانى فقد تناول دراسة النشأة التاريخية للتجمعات الاقتصادية الدولية وتطور علاقة الاتحاد الأوربى بمصر وتحليل لمضمون إتفاقية الشراكة الأوربية – المصرية ، وذلك فى فصلين .

تناول الفصل الأول إلقاء الضوء على النشأة التاريخية للتجمعات الاقتصادية الدولية ، حيث تلجأ دول العالم إلى عقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية التى تسهل تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج لكونها لا تستطيع إشباع حاجاتها الاقتصادية المختلفة ذاتياً ، فالدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبيرة فى الأسواق العالمية . فى حين تسعى الدول الكبيرة لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها فى هذه الأسواق الجديدة عن طريق التكتلات الاقتصادية ، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية للتكتلات الاقتصادية يتمثل النوع الأول فى التكتلات الاقتصادية الدولية والتى تسعى إلى تكوين المنظمات الدولية الثلاث لإدارة الأنشطة والعلاقات الاقتصادية الدولية وفق منظومة متكاملة لإدارة الاقتصاد العالمى وهى (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية) .

ويتمثل النوع الثانى فى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتى تسعى إلى دمج إقتصاديات الدول التى تنتمى إلى إقليم جغرافى معين تتبادل فيه هذه الدول المزايا والتفضيلات التجارية دون أن تسرى تلك المزايا إلى الدول الأخرى غير الأعضاء ، فى حين يتمثل النوع الثالث فى تدويل وإندماج الشركات والتى تمثل إحدى الآليات الديناميكية لظاهرة التكتلات

الإقتصادية والتى تهدف إلى زيادة نفوذ الشركات العالمية وتقليص نفوذ الحكومات والقوميات فى أوائل القرن الحادى والعشرين .

وقد تبين أن جماعة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيكية تعد من أكثر التكتلات الاقتصادية مساهمة فى التجارة العالمية ، يليها الاتحاد الأوربى ، ثم منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة (النافتا) ، ثم الآسيان ، يليه الدول العربية مجتمعة ، ثم منطقة جنوب أمريكا للتجارة الحرة ، ثم مجموعة دول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) .

وتناول الفصل الثانى نشأة الإتحاد الأوربى وتطور علاقته بمصر وإتفاقية الشراكة الأوربية المصرية ، حيث تبين أن أوربا شهدت عدة محاولات على طريق توحيدها بداية من عام ١٩١٨ بإقامة إتفاق جمركى بين دولتين أوربيتين هما بلجيكا ولوكسمبرج ثم انضمت إليهما هولندا فى عام ١٩٤٧ وقد ألغى بموجب هذا الإتفاق الضرائب الجمركية ، وتم تطبيق تعريفة جمركية موحدة بين هذه الدول . وفى عام ١٩٥١ برزت فكرة إقامة سوق أوربية مشتركة من خلال إتفاق كل من فرنسا وألمانيا فيما عرف بمشروع شومان ثم أنضمت إليهما كل من إيطاليا وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا ، وفى عام ١٩٧٣ أنضمت كل من المملكة المتحدة وأيرلندا والدانمارك ثم اليونان فى عام ١٩٨١ ، ثم أسبانيا والبرتغال فى عام ١٩٨٦ لتصبح عدد الدول التى تتكون منها الجماعة الأوربية أثنتى عشرة دولة ، ثم انضمت إليهم كل من السويد والنمسا وفنلندا لتصبح دول الاتحاد الأوربى تتكون من خمسة عشر دولة .

ولقد أرتبط الاقتصاد المصرى بالاتحاد الأوربى بعلاقات عديدة سواء فى ميدان التبادل التجارى السلعى والخدمى أو التعاون المالى والمصرفى والأستثمار المباشر وغير المباشر ، وكذا التعاون فى المجالات الاجتماعية والفنية والثقافية ، ومن أهم الاتفاقيات التى تنظم العلاقات الاقتصادية المصرية الأوربية ما يلى :

(١) إتفاقية ديسمبر ١٩٧٢ : وقعت فى بروكسل ، وتحددت من خلالها العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الأوربية .

(٢) إتفاقية سبتمبر ١٩٧٦: وتهدف إلى مساهمة دول السوق الأوربية المشتركة فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمالية فى مصر .

(٣) إتفاقية التعاون الشامل : تم إبرامها فى ١٩٧٧ ، وتهدف إلى تنمية التعاون الاقتصادى والفنى والمالى بين مصر والمجموعة الأوربية . ووفقاً لهذا الاتفاق فقد وقعت مصر أربعة بروتوكولات مالية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ من ١٩٧٧ وتنتهى فى ١٩٩٦ وقد حصلت مصر بمقتضى هذه الاتفاقية على منح وقروض ميسرة من

ميزانية اللجنة الأوربية بلغت نحو ٦٣٤ مليون إيكو ، كما حصلت على قروض من بنك الاستثمار الأوربى بلغت نحو ٨٠٢ مليون إيكو .

وتهدف إتفاقية الشراكة الأوربية المصرية إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية هى :

(١) تهيئة إطار مناسب للحوار السياسى بما يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين .

(٢) إقامة الظروف المناسبة من أجل تحرير التجارة بين الطرفين فى السلع والخدمات ورأس المال .

(٣) دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون المشترك .

(٤) المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

(٥) تشجيع التعاون الاقليمى بهدف تقوية التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى.

(٦) دفع التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وينص إتفاق الشراكة الأوربية المصرية على تصدير السلع الزراعية مع إعفائها من الرسوم الجمركية وفقاً للحصص الكمية والمواسم المحددة لكل منها ، كما ينص الاتفاق على أنه سيتم خلال العام الثالث من دخول الاتفاق حيز التنفيذ تحديد إجراءات زيادة تحرير تجارة السلع الزراعية بين الجانبين .

أما الباب الثالث فقد تناول دراسة المعالم الرئيسية لبعض المؤشرات الانتاجية والاقتصادية والتصديرية للحاصلات الرئيسية فى مصر وذلك فى فصلين .

تناول الفصل الأول دراسة المؤشرات الإنتاجية والإستهلاكية والسعرية والتصديرية لأهم الحاصلات التصديرية المصرية موضع الدراسة ، حيث أوضحت النتائج أن المساحة المزروعة بالقطن المصرى تتناقص بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٤,٤ ألف فدان بنسبة إنخفاض قدرت بحوالى ٣% من متوسط المساحة البالغ نحو ٨١٥ ألف فدان كمتوسط للفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢) . أما الإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى فلم تثبت معنوية التغير الحادث فيهما خلال فترة الدراسة . وبالنسبة للإستهلاك الكلى من القطن المصرى فقد أتضح أنه يتناقص بمعدل سنوى بلغ نحو ٥٠,٣٤ ألف طن وبنسبة إنخفاض قدرها ٦,٨٩% من متوسط الإستهلاك لفترة الدراسة والبالغ نحو ٧٣١ ألف طن ، كما يتجه كل من السعر المحلى وسعر طن التصدير من

القطن المصرى نحو التناقص بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغا نحو ٦,٨٤ ، ٦٠,٦٨ دولاراً/ طن وبنسبة نقص بلغت نحو ٥,١٨% ، ٦,٧٤% على التوالى من متوسط كل من السعر المحلى وسعر طن التصدير والبالغين نحو ١٣٢ ، ٩٠٠ دولاراً / طن على الترتيب ، فى حين تتجه الكمية المصدرة من القطن المصرى نحو التزايد بمعدل سنوى بلغ نحو ٢١,٥٩ ألف طن وبنسبة زيادة قدرت بنحو ١٠,٧٤% من متوسط الكمية المصدرة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٢٠١ ألف طن .

أما محصول الأرز فقد أتجهت كل من المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى والكمية المصدرة منه نحو التزايد بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٣٦,٩٤ ألف فدان ، ٠,٠٨ طن / فدان ، ٢٢٠,٤ ألف طن ، ٣٣,٢١ ألف طن على التوالى وذلك بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢,٩٧% ، ٢,٦% ، ٥,٢٢% ، ١٣,٥% على التوالى من متوسطات تلك المتغيرات ، بينما لم تثبت معنوية التغير الحادث فى كل من الإستهلاك الكلى وسعر طن التصدير من الأرز المصرى ، كما أتجه السعر المحلى من الأرز نحو التناقص بمعدل سنوى بلغ نحو ٧,٧٨ دولاراً / طن بنسبة نقص قدرت بنحو ٣,٨١% من متوسط السعر المحلى خلال فترة الدراسة .

وبالنسبة لمحصول البطاطس فلم تثبت معنوية التغير الحادث فى كل من المساحة المزروعة والإنتاج الكلى والإستهلاك الكلى وكذلك السعر المحلى ومتوسط سعر طن التصدير بالإضافة إلى عدم ثبوت معنوية التغير الحادث فى الكمية المصدرة من البطاطس المصرية ، فى حين أتجهت الإنتاجية الفدانية نحو التزايد بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,١١ طن / فدان ، وبنسبة زيادة قدرت بنحو ١,٢١% من متوسط إنتاجية البطاطس خلال فترة الدراسة .

أما محصول البرتقال فقد أتجهت كل من المساحة المثمرة والإستهلاك الكلى نحو التزايد بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ٣,٧ ألف فدان ، ٢٠,٨٢ ألف طن على التوالى وبنسبة زيادة قدرت بنحو ١,٩٢% ، ٢,٣٥% من متوسط كل من المتغيرين المذكورين خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢) على التوالى ، بينما أتخذ كل من السعر المحلى من البرتقال المصرى ومتوسط سعر طن التصدير إتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ١٦،٦٣ ، ١١,٠١ دولاراً / طن على التوالى وبنسب نقص قدرت بنحو ٦,٤٧% ، ٣,٥٣% من متوسط كل من السعر المحلى ومتوسط سعر طن التصدير خلال فترة الدراسة على التوالى ، فى حين لم تثبت معنوية التغير الحادث فى كل من الإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى من البرتقال المصرى خلال فترة الدراسة .

وفيما يتعلق بمحصول البصل فقد أوضحت الدراسة أن كلا من المساحة المزروعة والإنتاج الكلى والإستهلاك الكلى والكمية المصدرة من البصل المصرى قد أتخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ٦,٦١ ألف فدان ، ٨٠،٢٥ ألف طن ، ٥١،٨١ ألف طن ، ١١,٨٢ ألف طن على التوالى وبنسب زيادة قدرت بنحو ١٠,١٧% ، ٧,١٩% ، ٦,٥٧% ، ١٠,٣٧% من متوسط كلا من المساحة المزروعة والإنتاج الكلى والإستهلاك الكلى والكمية المصدرة من البصل المصرى خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢) على التوالى ، بينما أتخذ كلاً من الإنتاجية الفدانية والسعر المحلى ومتوسط سعر طن التصدير من البصل المصرى إتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ٠,٤٧ طن/ فدان ، ٧,٣٨ دولاراً / طن ، ١٠,٤٩ دولاراً / طن وبنسب نقص قدرت بنحو ٢,٧٥% ، ٨,٢٩% ، ٧,٣٤% من متوسط كلاً من الإنتاجية الفدانية والسعر المحلى ومتوسط سعر طن التصدير خلال فترة الدراسة على التوالى .

وتناول الفصل الثانى من الدراسة بحث مؤشرات الميزة التنافسية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية والمتمثلة فى (القطن ، الأرز ، البطاطس ، البرتقال ، البصل) . فبدراسة نسبة إختراق تلك المحاصيل لأسواق دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) ، حيث تبين أنه إلتزاماً بنصوص إتفاقية الشراكة الأوربية – المصرية وبالكميات المحدد تصديرها من كل محصول من المحاصيل سالفة الذكر ، فإن هناك إمكانية لرفع الكميات المصدرة من تلك المحاصيل لأسواق دول الاتحاد الأوربى حيث أن الطاقات الإستيرادية لأسواقه تستوعب ذلك مما يؤدى إلى رفع الحصيلة التصديرية من العملات الصعبة اللازمة لعمليات التنمية .

وبدراسة السعر النسبى لمحاصيل الدراسة تبين أن سعر تصدير الطن من القطن المصرى يفوق مثيله فى الدول المنافسة ، بينما تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض فى محصول الأرز عن مثيله فى الدول المنافسة ، وكذلك بالنسبة لمحصول البطاطس ، فى حين أنخفض سعر طن التصدير فى محصول البرتقال والبصل عن مثيله فى الدول المنافسة .

وعند تقدير دالة الطلب الخارجى للمحاصيل الخمسة موضع الدراسة تبين أن ٩٤% من التغيرات التى تطرأ على الكمية المصدرة من القطن المصرى تعزى إلى سعر تصدير الطن من القطن اليونانى وسعر الصرف وأن ٧٠% من التغيرات الحادثة فى الكمية المصدرة من محصول الأرز المصرى تعزى إلى الكمية المنتجة والمستهلكة محلياً منه ، فى حين أن ٨٢% من التغيرات الحادثة فى الكمية المصدرة من البطاطس المصرية تعزى إلى الكمية المنتجة محلياً وسعر طن التصدير المصرى ، أما محصول البرتقال فتعزى ٣٩% من

التغيرات الحادثة فى الكمية المصدرة منه إلى إرتفاع سعر تصدير الطن من البرتقال اليونانى، فى حين تعزى نحو ٥٩% من التغيرات الحادثة فى الكمية المصدرة من محصول البصل المصرى إلى التغير فى سعر الصرف .

أما الباب الرابع فقد تناول دراسة القياس الكمى للتوزيع الراهن والأوفق للصادرات المصرية من أهم المحاصيل التصديرية لأسواق دول الإتحاد الأوربى وذلك فى فصلين .

تناول الفصل الأول التوزيع الراهن لصادرات المحاصيل التصديرية لدول الإتحاد الأوربى ، حيث تبين أن صادرات مصر من محصول القطن إلى دول الإتحاد الأوربى تغطى ٣,٧٩% من الطاقة الإستيرادية لدول الإتحاد الأوربى المستوردة له ، وأن إيطاليا وألمانيا والبرتغال واليونان تعد من أكبر دول الإتحاد الأوربى استيراداً للقطن المصرى كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) . أما بالنسبة لصادرات الأرز المصرى لدول الإتحاد الأوربى فقد غطت نحو ٠,٨٧% من الطاقة الإستيرادية لدول الإتحاد الأوربى العشر المستوردة له وتعد المملكة المتحدة وبلجيكا وأسبانيا واليونان وهولندا هى أكبر دول الإتحاد الأوربى استيراداً للأرز المصرى ، فى حين غطت صادرات البطاطس المصرية نحو ٢,٨٦% من الطاقة الإستيرادية لدول الإتحاد الأوربى المستوردة لها وتعتبر إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة واليونان وهولندا من أهم دول الإتحاد الأوربى أستيراداً للبطاطس المصرية . أما محصول البرتقال المصرى فقد غطت صادراته نحو ٠,٦٣% من الطاقة الإستيرادية لدول الإتحاد الأوربى التسع المستوردة له ، وقد كانت أكبر الدول أستيراداً للبرتقال المصرى المملكة المتحدة وبلجيكا ، فى حين غطت صادرات البصل المصرى نحو ١,٦% من الطاقة الإستيرادية لدول الإتحاد الأوربى الاثنتى عشرة المستوردة له ، وكانت اليونان وإيطاليا والمملكة المتحدة من أكبر الدول المستوردة للبصل المصرى .

وتناول الفصل الثانى دراسة التوزيع الأوفق للصادرات المصرية من أهم المحاصيل التصديرية للإتحاد الأوربى وذلك وفقاً لثلاثة عشر مقترحاً بالإضافة إلى المقترح الأساسى من خلال إستخدام أسلوب البرمجة الخطية وذلك لتعظيم الحصيلة التصديرية وهى : المقترح الأساسى : ويشتمل على الوضع التصديرى الراهن لصادرات كل محصول لأسواق دول الإتحاد الأوربى بالإضافة إلى الإستهلاك المحلى ، والمقترح الأول : وهو ترك الكميات المصدرة من محاصيل الدراسة تتوزع حرة ، أما المقترحات الثانى والثالث والرابع : فتعبر عن ترك الكميات المصدرة من محاصيل الدراسة تتوزع وفقاً لنصوص إتفاقية الشراكة المصرية – الأوربية لكل محصول فى السنة الأولى والثانية والثالثة وما بعدها من تنفيذ الإتفاقية ، أما المقترحين الخامس والثامن : فيعبران عن رفع وخفض تكاليف الإنتاج للفدان

من محاصيل الدراسة بنسب ٥% ، ١٠% ، ١٥% ، فى حين يعبر المقترحين السادس والتاسع عن رفع وخفض أسعار طن التصدير من تلك المحاصيل بنفس النسب سالفة الذكر، أما المقترحين السابع والعاشر : فيعبران عن رفع وخفض تكاليف إنتاج الفدان وأسعار طن التصدير معاً من محاصيل الدراسة بنسب ٥% ، ١٠% ، ١٥% ، بينما يعبر المقترحين الحادى عشر والثانى عشر : عن رفع تكاليف إنتاج الفدان وخفض أسعار طن التصدير معاً والعكس بنسب ٥% ، ١٠% ، ١٥% ، أما المقترح الثالث عشر : فيعبر عن أدنى سعر للتصدير من كل محصول من محاصيل الدراسة والذى يوقف عنده التصدير .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه فى حالة رفع تكاليف الإنتاج وأسعار التصدير معاً بنسب ٥% ، ١٠% ، ١٥% فإن ذلك يؤدى إلى التوقف عن الإستهلاك المحلى مع زراعة مساحة تكفى للتصدير فقط من محصول القطن ، وأن أقل سعر يقبل التصدير به لطن القطن المصرى هو ٥٦٤ دولاراً / طن . أما فى حالة تطبيق المقترحات سالفة الذكر بالنسبة لمحصول الأرز فإن الكميات المستهلكة محلياً والمصدرة لا تتأثر بها ، وأن خفض التكاليف بنسب ٥% ، ١٠% ، ١٥% يحقق أعلى صافى إيراد لهذا المحصول ، وأن أقل سعر يوصى به لتصدير الطن يجب ألا يقل عن ١٢٥ دولاراً / طن ، أما بالنسبة لمحصول البطاطس فإن الكميات المستهلكة محلياً والمصدرة لأسواق دول الإتحاد الأوربى لم تتأثر بتطبيق المقترحات سالفة الذكر ، وأن أعلى صافى إيراد يتحقق فى حالة تطبيق المقترح الثانى عشر ، وأكبر حصيلة تصديرية تتحقق بتطبيق المقترح الرابع ، ويوصى بألا ينخفض سعر طن التصدير لدول الإتحاد الأوربى عن ٩٤ دولاراً / طن .

أما فى حالة تطبيق تلك المقترحات فى محصول البرتقال فإن رفع تكاليف الإنتاج فقط، ورفع تكاليف الإنتاج وأسعار التصدير معاً تؤدى إلى التوقف عن الإنتاج للإستهلاك المحلى وتوجيه المنتج للتصدير الخارجى فقط ، وأن أعلى صافى إيراد يتحقق من تطبيق المقترح الثانى عشر ، وأن أعلى حصيلة تصديرية تتحقق بتطبيق المقترح الأول ، على أن لا ينخفض سعر تصدير الطن لدول الإتحاد الأوربى عن ١٤٥ دولاراً / طن .

أما بالنسبة لمحصول البصل فعند تطبيق المقترحات سالفة الذكر أوضحت النتائج أن مقترحات رفع تكاليف الإنتاج يوقف الإستهلاك المحلى ويخفض المساحة المزروعة به وتوجيه الكميات المنتجة للتصدير فقط ، وأن أعلى صافى إيراد يحقق من تطبيق المقترح الثانى عشر ، وأعلى حصيلة تصديرية تتحقق من تطبيق المقترح الأول ، وألا ينخفض سعر طن التصدير عن ٥٨ دولاراً / طن .

وأخيراً أوصت الدراسة بما يلى :

(١) مراعاة زيادة الكمية المصدرة من البصل المصرى عند مراجعة الإتفاقية فى الفترة الثانية .

(٢) العمل على رفع سعر السوق المحلى من محصولى القطن والبصل لتشجيع المزارعين للمحافظة على المركز التصديرى المصرى لهما .

(٣) مراعاة مواصفات الجودة فى السلع المنتجة حتى يتسنى نفاذها إلى الاتحاد الأوربى.

(٤) مراعاة عمل المزيد من الدراسات عن أثر المشاركة المصرية – الأوربية على الصادرات المصرية من السلع الزراعية خلال فترات سريان الاتفاقية بصفة دورية للتعرف على الكميات المصدرة وإعادة النظر فى الحصص الممنوحة .

(٥) العمل على دراسة أثر إتفاقية المشاركة الأوربية – المصرية على السلع الزراعية الأخرى لأسواق دول الاتحاد الأوربى ، حيث لم تتطرق الدراسة الراهنة إلى تلك السلع .

(٦) تشجيع الإنتاج بهدف التصدير وعدم الاعتماد على فائض السوق المحلى كمصدر للتصدير .